مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث ـ العدد الخامس ـ يناير 2015م

المعوقات والتحديات الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي

د. عيد سعد عوجان(*)

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم المشاركة السياسية، وتوضيح المعوقات والتحديات الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي من خلال استعراض هذه المعوقات والتحديات وأثرها وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة في أوطاننا العربية، ومن أهم تلك المعوقات : الثقافة الشعبية، ومستوى التعليم، وغياب القوانين المنصفة للمرأة، وغياب الوعي الذاتي للمرأة، والوعي الثقافي، والتنشئة الأسرية، وثقافة التمييز ضد المرأة، وافتقاد المرأة للحماس السياسي. ومن السبل والطرق التى تعمل على تفعيل دور المرأة فى المشاركة السياسية: تغيير الثقافة السائدة، وبناء مهارات المرأة، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني، والتنشئة الاجتماعية السليمة، والإعداد الفكري للمرأة.

مقدمـــــة:

للمرأة مكانة متميزة ودور أساسي في بناء المجتمع، وتساهم يداً بيد مع الرجل في الحفاظ على قيم المجتمع وتطوير المقومات الأساسية له، وللمرأة دورها الأساسي والرئيسي نحو أسرتها ومجتمعها ووطنها.. ووقع عليها مظالم وانتهاكات خاصة بكونها "امرأة"، وجاهدت ومعها الأفكار المستنيرة والمفاهيم الصحيحة للأديان، من أجل الحصول على حقوقها، وتقدمت خطوات وانتكست خطوات، ونالت حقوقاً لم تمارسها، أو بمعنى أدق لم تساعدها الظروف على ممارستها، وفي كل الأحوال فإن المرأة لم تتراجع عن أداء دورها في تنمية وتقدم مجتمعها حيثما أتيح لها المجال.

ويبدو الحديث عن التمكين السياسي للمرأة في الوقت الراهن نغمة لم تعد تطرب كثيرا فهي عزف على وتر تم استهلاكه فلم يعد يصدر ألحان جديدة هذا من جانب، ومن جانب آخر كان ولا يزال ميدان المرأة هو الساحة التي تمارس فيها كل النظم الديكتاتورية والسلطوية هوايتها في استعراض مهاراتها في تزييف الواقع، والادعاء بمناصرة قضاياها ومنحها بعض الحقوق حتى ولو بشكل إعلاني

(*) عيد سعد عوجان: أستاذ مساعد- علم الاجتماع- دولة الكويت.

كان ولا يزال قناع خادع ترتديه هذه النظم لإخفاء حقيقة ممارستها القمعية والانتهاكية لسلة الحقوق الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية وضوء كاذب تريد أن تلفت به نظر المراقبين والمعنيين في المنظمات الدولية ودول العالم المتمدن وتلهيه عن رؤية ممارستها القمعية في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

إن دراسة واقع المرأة من خلال دورها في المشاركة السياسية، بأن قضية لا تقتصر مناقشتها على المستوى المحلي لدى الدول فحسب، بل أصبحت من المحاور الأساسية التي تناقش إقليمياً ودولياً من خلال المؤتمرات والندوات وعلى أعلى المستويات السياسية، ويأتي هذا الاهتمام لترسيخ مفهوم المساواة بين الجنسين من أجل العمل معاً لتحقيق التنمية الشاملة.

تتطلب الديمقراطية مشاركة سياسية من قبل كافة أفراد المجتمع. بل إن تطبيقها يتطلب المشاركة الأوسع للنساء، وقد لا تميز القوانين والتشريعات بين الجنسين في هذا المجال، لكنها تظل مجرد خطاب رسمي نظري قد لا يتطابق تماما مع توزيع السلطة بحسب النوع على صعيد الواقع. كما أن دساتير العديد من الدول قد لا تتضمن تمييزا واضحا صريحا في مجال المشاركة السياسية، ولكنها في ذات الوقت لا تتضمن الآليات الضامنة لتطبيق تلك النصوص، فضلا عن أن هناك بعض الدساتير تغفل صراحة النص على حق المرأة في المشاركة السياسية.

إن ظاهرة محدودية المشاركة السياسية للمرأة هي محصلة العديد من العوامل المتفاعلة والمتداخلة على الصعيد المجتمعي العام. سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، فمنها ما يرجع إلى:

- أسباب دستورية وقانونية, حيث لا ينص المشرع على مبدأ المساواة بين الذكور والإناث فيما يخص بعض الحقوق السياسية، وقد يضمن للمرأة حق الترشيح والانتخاب ومع ذلك تظل هذه النصوص معطلة بصفة كلية أو جزئية بفعل عدم وجود آليات ضامنة لتنفيذ تلك النصوص، كما أسلفنا، فتبقى مجرد نصوص يمكن التظاهر بأنها نصوص غير تمييزية في دساتير دول ديمقراطية!.

- ومن العوامل المعوقة لتحقيق المشاركة الأوسع للنساء ما يتصل بالنسق الثقافي والقيمي والذي يكرس صورا نمطية عن المرأة ودورها في المجتمع، فيساعد ذلك على سيادة تصورات مغلوطة عن موقف الدين من المرأة مع توافر بعض التفسيرات التي يمكن توظيفها بهذا الصدد للحد من تفعيل مشاركة النساء السياسية ولمقاومة الأصوات المطالبة بأهمية تحقيق ذلك، والرد على الجهود الدولية والحجج العلمية التي يمكن أن تثبت أهمية التشارك في كل مجالات الحياة.

- وتساهم العوامل الاقتصادية وارتفاع نسب الأمية بكافة أنواعها بين النساء في المجتمعات النامية أسبابا أخرى مضافة يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد.

- أن هيمنة العقلية الذكورية والشك لدى العديد حول أهمية مشاركة النساء في العمل السياسي يعد من العوامل الأساسية والمؤثرة في هذا المجال وإن استخدمت بشكل ضمني وغير معلن.

- كما أن عدم اهتمام القيادات الحزبية بتوفير مستلزمات التدريب والتطوير للكوادر النسائية ضمن تلك الأحزاب ضاعف من ضعف مشاركة النساء في المواقع القيادية في العمل الحزبي.

**** أهمية الدراسة**:

- إلقاء الضوء على واقع المرأة السياسي، وأن نسب التمثيل النسائي ما زالت لا تتلاءم وطموحات الحركات النسائية المنظمة.

- كما تأتي أهمية هذه الدراسة، في كونها لا تنظر إلى المرأة باعتبارها متغيراً تابعاً فقط ولكنها في الوقت نفسه متغير أصيل يستطيع في ذاته أن يحدث تغيراً في الواقع السياسي بالقدر الذي يتأثر بالواقع الاجتماعي، والسياسي المحيط به. بعبارة أخرى كلما أتاح الواقع الاجتماعي السياسي للمرأة فرصة المشاركة، والمساهمة الإيجابية، والفعالة، أدى ذلك إلى تأثير المرأة في النهوض الاجتماعي، والتطور السياسي للمجتمع.

- إلقاء الضوء على المشاركة السياسية في العالم العربي.

- إلقاء الضوء على المعوقات الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية.

- محاولة التوصل إلى سبل مواجهة المعوقات الاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية.

**** أهداف الدراسة** :

تهدف الدراسة؛ توضيح واقع المرأة في صناعة القرار وتمكين المرأة من الحق فى ممارسة الحريات والحقوق السياسية، والتحديات والمعوقات الاجتماعية التى تحول دون المشاركة السياسية للمرأة فى الدول العربية.

أولاً- مباشرة المرأة للحقوق والحريات السياسية:

- **المشاركة السياسية**:

إن مفهوم المشاركة السياسية كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية يكتنفه الكثير من الغموض لذلك فقد تعددت التعريفات لهذا المفهوم.

يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها: "مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرًا على سير عمل المنظومة السياسية"[1].

كما تعرف بأنها: "الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر"[2].

فالمشاركة السياسية هى مجموعة من الأنشطة القانونية يمارسها المواطنين بهدف التأثير في اختيار المسئولين والتأثير على سلوكهم وأفعالهم وعلى القرارات التي يتخذونها. وترتكز أهمية المشاركة السياسية في قدرة المواطنين على التأثير في القرارات الحكومية.

أصبح مفهوم المشاركة السياسية يلعب دوراً مهماً في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، وفي إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة للمجتمعات، وبخاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم الإرثية على مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية. لذلك يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها عملية بطيئة في الديمقراطيات الحديثة نتيجة لعوامل ذاتية أهمها الفقر والأمية، وأن هذه المشاركة تبقى محدودة أيضا في الدول الديمقراطية المستقرة[3].

- **المشاركة السياسية للمرأة العربية**:

إن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذى تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور. ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التى يمر بها المجتمع.

جاءت المشاركة السياسية للمرأة تتويجًا لمسيرة نضالية خاضتها منذ زمن طويل، منذ كانت المشاركة السياسية مقتصرة على فئة أو طبقة معينة من الشعب طمعًا في إدارة دفة الحكم، بينما الطبقات الفقيرة وتلك ضعيفة النفوذ مهمشة وبعيدة، ومنها النساء اللواتي يشكلن نصف المجتمع.

زاد في الربع الأخير من القرن العشرين الاهتمام بقضايا المرأة عالميًا، خاصة في الدول النامية التي أدركت أهمية المشاركة السياسية للمرأة، حيث اكتشفت هذه الدول أن فشل خطط التنمية، وتأخر مجتمعاتها، يعود في جانب أساسي منه إلى عدم الاستفادة من جهود ومهارات النساء، مما يسبب إهداراً لطاقات المجتمع.

يمثل إشراك النساء في صياغة الشأن العام أسلوبًا حضاريًا للحد من الصراعات السياسية وطريقة مثلى لإحداث التغيير السياسي المرغوب، والذي من شأنه تجاوز الماضي والتخلص منه. كذلك يساهم توسيع قاعدة المشاركة السياسية لتشمل كافة شرائح المجتمع والنساء تحديدًا في إضفاء الشرعية على المؤسسات التمثيلية والتنفيذية لأي نظام سياسي مما يعطيها قوة نابعة ومستندة إلى الخيار الديمقراطي، ويمنح المرأة شعوراً بإقرار المجتمع بتمتعها بالمواطنة الكاملة ودون تمييز، يعزز لديها مبدأ الانتماء لمصلحة الوطن، ويعزز مكانتها في المجتمع عن طريق إحداث تغييرات جوهرية تشمل كافة البنى والهياكل الموجودة على طريق التنمية الشاملة[4].

إن قضية المرأة العربية ومشاركتها في الحياة السياسية في الوطن العربي تبقى محور المتابعة والاهتمام والرصد، ليس باعتبارها موضوعا يتصل بالمشهد السياسي وأفاق التحول فحسب، بل لأن الحد الفاصل الذي كان قائما بين مسألة تحرر المرأة وتمكينها من ممارسة دورها في الحياة السياسية وبين تمكنها الفعلي من اختراق حواجز التعطيل التهميش، أضحى يوما بعد آخر أوهى من أن يحول دون تحقيق انطلاقة حاسمة في إطار هذه المسألة؛ فالحديث عن حرية المرأة لم يعد موضوعا بذاته، لقد حل خطاب بديل يتجاوز كثيراً تلك الإشكالية في الوطن العربي[5].

فقد حرصت غالبية الدول العربية على تحسين أوضاع المرأة في هياكل السلطة والأحزاب السياسية، وذلك بإقحامها في البرلمان ومنحها حقائب وزارية وإعطائها الحق في التمثيل الدبلوماسي لبلدها وغيرها من المناحى السياسية الأخرى.

إن الواقع الاجتماعي بتصوراته وأخلاقه ومثله التي قد ترسخت عبر عصور تاريخية في المجتمع العربي، لا يسمح للمرأة إلا بهامش ضيق من المشاركة في الحياة السياسية[6]. بمناحيها المختلفة حيث المشاركة فى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والحياة الحزبية.

فالمشاركة السياسية للمرأة في السلطة التشريعية تفتقر للاهتمام بدور المرأة فى هذا المجال، وهذا راجع إلى أن المجتمع العربي في مجمله فقير، رغم ثرائه المادي والمتمثل في الثروة النفطية لدى بعض أقطاره، و ثرائه البشري[7].

وبالنسبة للمشاركة فى السلطة التنفيذية فهو يعد مؤشر للاستعداد الكامل للتعامل الصحيح مع حقبة زمنية قادمة، قد ترسم ملامح بناء ديمقراطية تشاركية حقيقية في الوطن العربي، لأن إقصاء نصف طاقات المجتمع وهن النساء من المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات وتبوء المناصب السياسية العليا في الدولة، هو تعطيل لمشروع الديمقراطية التشاركية الحقيقية وليست المزيفة والديكورية التي احترفت الأنظمة العربية في تقديمها لشعوبها من أجل التشبث بالسلطة، أو لمحاولة تجنب الغضب الشعبي وإيقافه(8).

وبالنسبة للحياة الحزبية للمرأة العربية، فالمشاركة فى الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية يعد القناة الرئيسية للمشاركة السياسية(9)، فمشاركة المرأة الحزبية تتمثل فى حضور المرأة في الهياكل الحزبية، والأهمية التي توليها هذه الأحزاب للمرأة كجزء من منطلقاتها النظرية واستراتيجياتها السياسية.

ثانياً- التحديات الاجتماعية لمشاركة المرأة السياسية فى الدول العربية:

عانت المرأة– تاريخياً– من التناقضات الكبيرة في المجتمعات الإنسانية والتي ساهمت في تدني مشاركتها في الحياة العامة. وتنبع أزمة المشاركة السياسية من عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع، ولا تعزو هذه الأزمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل والتي تتداخل لتشكل هذه الأزمة وهي في حقيقية الأمر جزء من حلقة متصلة ببعضها من الأزمات التي تعاني منها كثير من الدول وخصوصا في الواقع العربي، مثل أزمة الشرعية، وأزمة الهوية، وأزمة التوزيع، وأزمة التدخل، وأزمة التكامل، فظهور أزمة من هذه الأزمات لا يعني أنها بعينها الأزمة الموجودة في هذه البلد أو ذاك بل أن وجودها يعني أن هذا النظام به العديد من الأزمات، بعبارة أخرى أن كل أزمة تؤدي إلى أزمة أو أزمات متتابعة أو متزامنة مع بعضها البعض.

تمكين المرأة تعد قضية اجتماعية اقتصادية، ولا يمكن بحث هذه القضية بعيداً عن قضايا المجتمع، إذ إن دراسة قضية المرأة بشكلها الصحيح يجب النظر إليها بوصفها مشكلة اجتماعية، ولا يجوز ربط هذه القضية باضطهاد الرجل للمرأة فقط، لأن المجتمع العربي يعيش نفسه في حالة اضطهاد جراء التخلف.

إن قضية المرأة هي أبعد من كونها قضية رجل وامرأة، إنها قضية اجتماعية لمجتمع ما، وهي مرتبطة بزمان ومكان معينين لأنها وليدة ظروف تاريخية ومكونات اجتماعية خاصة بكل مجتمع.

فعلى الرغم من أن معظم البلدان العربية أقرت تشريعات وقوانين تساوي بين الرجل والمرأة، لكن هذه المساواة لم تتحقق على أرض الواقع، وهذا يعود إلى أن هذه القضية هي قضية تاريخية وثقافية واجتماعية، وهي جزء من عهود الانحطاط الطويلة التي عانت منها الأمة العربية، ومن ثم هي جزء من التخلف والتبعية والتجزئة التي تعيشها البلدان العربية.

المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة العربية يحول دون تحقيقها مجموعة من العوائق، متداخلة ومتشابكة مع بعضها بعضاً، كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به، حتى أنها تكاد تشكل فيما بينها حلقة مفرغة لا تعرف بدايتها من نهايتها، أو كيف الخروج منها.

فهناك مجموعة من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والدينية التى تعوق المرأة عن المشاركة السياسية الفعالة، وتعد المعوقات والتحديات الاجتماعية من أقوى المعوقات تأثيراً فى المشاركة السياسية للمرأة ومدى تمكينها فى الدخول للمجال السياسى.

تتعدد العوامل الاجتماعية التى تعوق مشاركة المرأة فى الحياة السياسية فى الوطن العربى، ومن أهم هذه المعوقات الثقافة الشعبية، ارتفاع نسبة الأمية، غياب القوانين المنصفة للمرأة، غياب الوعى لدى المرأة نفسها، وغيرها من التحديات والتى سوف نعرضها فيما يلى.

- **أولاً- الثقافة الشعبية:**

تمثل القيم والعادات المتعلقة بدور المرأة فى المجتمع عقبة رئيسية فى سبيل تحسين مركز المرأة، فالقيم الاجتماعية لأى مجتمع هى المحددة لمكانة المرأة ودورها، وفى مجتمعاتنا العربية تتمايز وتختلف مكانة الرجل عن مكانة المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويترتب على ذلك العديد من التمايز فى الحقوق والواجبات لكل منهما. فاستمرار فاعلية القيم والتقاليد أدت إلى عزل معظم النساء عن عملية التنمية وإلى تحكم وتسلط الأسرة والرجل ويتم ذلك من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية وأنماط التعليم والوعي الثقافي وذلك بهدف الإحساس بالنوع والأنوثة مما يخلق خروقاً بين الجنسين وتصبح الأنثى أقل طموحاً من الرجل ولاسيما فى المجالات الفكرية والسياسية[10].

فالقيم والمعايير الاجتماعية التى يتبناها الأفراد مصدرها الثقافة والمجتمع والخبرات والتغيرات التى تطرأ عليهما، فهى بوصفها نوعاً من الاعتقاد تدخل ضمن النسق الاعتمادي الكلى للفرد لتحدد ما يجب أن يكون وما يجب أن لا يكون، وتمثل مستويات حضارية يتأثر بها الفرد فى اختياره بين بدائل السلوك المدركة.

فأنماط الشخصية والاتجاهات هما النتيجة المترتبة على تبنى القيم المستخدمة من تفاعل الثقافة والشخصية(11).

فالمعتقدات المتعلقة بالقوة وحساسية المجتمع تجاه ارتباطه بالمرأة تمنع أى سلوكيات لها علاقة بالحصول على القوة وممارستها لأنها تعد خارجة عن الإطار الثقافي للأنوثة، فتبرز أهمية الاعتقادات السائدة فى قدرتها على تحديد حجم القوة المسموح للمرأة باكتسابه وممارسته فى الحياة الخاصة أى داخل الأسرة والحياة العامة أى فى مؤسسات المجتمع.

تعمل الثقافة السائدة فى المجتمع على التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص، وتحدد أن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمور المنزل والأولاد، بينما تعتبر إدارة الدولة أى العمل العام جزء أصيل من اختصاص الرجل. فعلى سبيل المثال تركز الكتب المدرسية، في السودان، على أن المرأة هي الكائن الأضعف، وتبرز أن مهامها تنحصر في العمل داخل منزلها فحسب.

ومن أمثلة هذه القيم والعادات والثقافات الشعبية، سيطرة الرجل على المرأة وخضوع المرأة وطاعتها بشكل مطلق للرجل، وتفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر، والاعتقاد أن مكان المرأة هو البيت، وعدم إقرار العادات والتقاليد توظيف المرأة حيث أن توظيف المرأة وفقاً لهذه العادات يحط من قدرها ويقلل من قيمتها كما أنه دليل على الحاجة، كذلك فإن سيدات الأسر ذات الدخول المرتفعة لا تعمل بالقرية. كما أن المجتمع مازال ينظر بعين الشك إلى قدرة المرأة على المشاركة الفعالة فى الأمور الاجتماعية العامة وقد يرجع ذلك إلى الفهم الخاطئ للشريعة الإسلامية، وأنها تعطى مكانة أعلى للرجال فى كافة شئون الحياة، وقد أدى ذلك إلى ضعف ثقة المرأة الريفية بنفسها وعدم وعيها بحقيقة قدراتها واستسلامها لهذه العادات.

♦ **ثانياً- مستوى التعليم:**

من المعوقات والتحديات التى تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة مستوى التعليم،فقضية تعليم المرأة هى قضية ثقافية حيث أن المرأة مورد بشرى مهم وأن مقياس تقدم أو تخلف المجتمع يكمن فى مدى توظيف الموارد البشرية رجالاً ونساءً(12).

فالتعليم يعد أحد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة، وامتلاكها القوة، والقابلية للتأثير، والشعور بالذات، والمشاركة، والاختيار الحر. إن عدم المساواة في مجال التعليم يعد انتقاصاً من حقوق المرأة، وعائقاً أساسياً أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالتعليم يدفع المرأة نحو معرفة ذاتها وإمكانياتها وشعورها بإنسانيتها، وهو من العوامل المهمة التي تساعد على ازدياد وعي المرأة

وتحررها الفكري. فمن المسلم به أن عناصر تمكين المرأة الأساسية مثل المساهمة في العمل السياسي والاجتماعي والدخول الواسع في مجال التوظيف والعمل وغيرها، كلها عناصر يتوقف تحقيقها على تعليم المرأة. إن عدم امتلاك المرأة لناصية التعليم يجعل نيل فرصتها في المشاركة السياسية والاقتصادية من الأمور فائقة الصعوبة، بل مستحيلة.

وتعتبر الأمية من أخطر المشاكل التى تواجه عملية التنمية، فالأمية تمثل عائقاً كبيراً أمام التنمية، وتزداد خطورتها عندما تكون بين النساء، حيث يؤثر ذلك على مستقبل الأجيال. فالموروثات الثقافية ترى عدم ضرورة تعليم الإناث وأن المرأة مصيرها للزواج ولا جدوى للتعليم.

وبالرغم من انتشار التعليم بين النساء فى مختلف مراحل الدراسة وحدوث تغيرات واضحة فى مكانة المرأة الاجتماعية وإبراز إمكانياتها وتكامل شخصيتها ومن ثم ممارسة اتخاذ القرار وتنفيذه، مازالت مساهمة المرأة فى الحياة العامة والسياسية أمامها معوقات التعليم والمتمثلة فى انخفاض نسبة المتعلمات فى المجتمع وانتشار الأمية[13].

فالواقع العربي في مجال التعليم يؤكد أنه على الرغم من التغير الإيجابي الذي حدث لصالح المرأة قياساً بالمراحل الزمنية السابقة، فإن هذا التغير محدود العمق في ذات المرأة، وذهنية الرجل ومواقفه .إذ أن المجتمع العربي في هذا المجال يتسم بالانغلاق فكراً وممارسة[14].

- **ثالثاً- غياب القوانين المنصفة للمرأة:**

فالمشرع في العديد من الدول العربية ينظر إلى قضية المشاركة السياسية للمرأة نظرة مبتسرة، فيركز على منحها حقوقها السياسية دون أن يمنحها حقوقها المدنية، في حين أن استقامة الأولى تعتمد على استقامة الثانية، فالمرأة التي تعاني من غياب قانون للأحوال الشخصية ينصفها ويعيد لها كرامتها، لا يهمها أن تشارك في المجال السياسي لأنها منشغلة بهمها الشخصي.

- **رابعاً- غياب الوعى الذاتى للمرأة:**

حيث الوعى الداخلى للمرأة نفسها متغيب، فليس لديها الدافع الداخلى لضرورة المشاركة فى الحياة السياسية، وهذا ما يظهر في كثير من الدول العربية- وبخاصة دول الخليج العربي- حيث لا تعطي المرأة صوتها للمرشحات السيدات، وذلك لعدم وعي السيدات بأهمية أن تمثلهن من تنوب عنهن.

- **خامساً- الوعي الثقافي:**

المرأة العربية بكل ما تحمله من قيم وأنماط سلوكية هى انعكاس للواقع المجتمعي بكل أزمانه وانعكاس لثقافة المجتمع الذى جعلها غير قادرة على المشاركة فى قضايا التغيير بسبب ما يحكمها من أعراف وتقاليد فلا يمكنها أن تخون ثقافة المجتمع الذى تعيش فيه[15].

وعلى الرغم من أن التغيير الاجتماعي والاقتصادي كفيل بتغيير وضع المرأة، إلا أن هذا التغيير لا ينعكس فى أفكار الناس وأنظمتهم الحياتية ببطء شديد[16].

وبالنظر إلى ثقافة المرأة السياسية تعد ثقافة سياسية ضيقة محلية تتسم فيها المرأة بقلة المعلومات وضيق المدارك الفكرية الخاصة بمجتمعها وعدم الوعى بأمور السياسة. فالمرأة بما يشغلها من مشكلات وأمور حياتية تجعلها من شريحة الذين لا عناية لديهم بأدوار السياسة ولا يمتلكون وعيًا سياسيًا[17].

♦ **سادسًا ـ التنشئة الأسرية:**

تكوين شخصية المرأة يعد نتاجاً لأساليب التنشئة الثقافية والحضارية التى لا تحدد فها الفوارق بين الجنسين والأدوار الاجتماعية وتقسيم العمل فقط، بل تحدد كذلك هامش الحرية المسموح به، وبذلك يكون لتربية وتنشئة الأساس الحاسم فى تشكيل المرأة أو تحديد وظائفها وأدوارها الاجتماعية[18].

فالتنشئة لدى المرأة تثبت لديها العديد من المعتقدات، فالتفوق السياسي والثقافي والإبداع تعتقد المرأة أنها أمور خاصة بالرجل فى حين أن نصيبها عمل عادى وملائم خارج المنزل ومهمتها الأساسية تربية الأطفال والعناية بشئون المنزل، فهى بذلك لا تطمح لأن ترقى من أهميتها الاجتماعية والسياسية إلى مستوى الرجل لأن طبيعة تنشئتها الأسرية تحدد لها أدوارها ومنذ البداية فهى محرومة من مواقع اتخاذ القرار وهذا شكل عائقاً دون منحها فرص تطوير ذاتها ومشاركتها فى أمور السياسة[19].

وبذلك تشكل التنشئة الأسرية أساساً قوياً فى نظرة المجتمع لمواقع المرأة فى الحياة السياسية وقدرتها على صنع القرار والتأثير فى الآخرين.

♦ **سابعًا ـ ثقافة التمييز ضد المرأة:**

هناك تمايزاً كبيراً بين الرجل والمرأة، وتأتى هذه الموروثات ضد المرأة حيث أنها لا تتوافر لديها القدرات والمهارات اللازمة لاحتلال المناصب السياسية[20]. وبالإضافة إلى ذلك التقاليد التى تحرم المرأة وتضع تفوق المرأة على الرجل أمراً مرفوضاً كما تمنع تقلد المرأة لمناصب ترأس فيها الرجل.

♦ **ثامناً ـ افتقاد المرأة للحماس السياسي:**

تفتقد المرأة الحماس السياسي وانتمائهن للطبقة المكبلة بأعمال المنزل ورعاية الأبناء مما لا يترك لهن المساحة الكافية للعمل السياسي[21].

ثالثاً- سبل تفعيل المشاركة السياسية للمرأة فى الدول العربية:

تتعرض الحياة السياسية للمرأة فى الوطن العربى وسبل تفعيلها، للعديد من المعوقات والعقبات، لذلك يجب تفعيل المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الاجتماعي.

فمن السبل والطرق التى تعمل على تفعيل دور المرأة فى المشاركة السياسية، ما يلى:

1- **تغيير الثقافة السائدة:** وهو ما يتطلب تضافر كافة جهود الجهات المعنية، وعلى رأسها الجمعيات الأهلية، والإعلام. والعمل على هذا المحور يتطلب البدء بالمرأة نفسها، والبدء من المستوى الضيق جدًا وهو الأسرة، والمساهمة في دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المرأة وتعزز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وكافة أشكال الاتصال. وهو ما ينتج من خلال تمكينها اجتماعياً.
2- **بناء مهارات المرأة**: ويكون ذلك بالقضاء على الأمية ونسب التعليم المتدنية، بالإضافة إلى التثقيف السياسي وبكل ما يتعلق بالحياة السياسية.
3- **تفعيل مؤسسات المجتمع المدني**: وتفعيل دورها فى الاهتمام بتطوير وتثقيف المرأة سياسياً واجتماعياً وتشجيعها للمشاركة فى الحياة السياسية.
4- **التنشئة الاجتماعية السليمة**: حيث تنشئة الأبناء منذ الصغر تنشئة اجتماعية سياسية سليمة لتعزيز ثقة المرأة بنفسها عند ممارستها للعملية السياسية.
5- **الإعداد الفكري للمرأة**: ويتم ذلك من خلال انخراطها أو عضويتها أو تعزيز دورها فى الأحزاب والجمعيات والاتحادات.

الخاتمة:

تعتبر المشاركة في صياغة الشأن العام أسلوبًا حضاريًا للحد من الصراعات السياسية، وطريقة مثلى لإحداث عمليات تغيير جديدة وجوهرية على شكل النظام السياسي، والذي من شأنه تجاوز الماضي والتخلص منه. وبالتالي أصبحت عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي، بحيث لا يقتصر حق المشاركة على الرجال، وإنما تشمل المشاركة النساء والرجال، وأن توسيع قاعدة المشاركة لتشمل في نهاية الأمر جميع شرائح المجتمع بما فيها النساء يساعد في كل الأحوال على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي.

فلا يكفي الاعتراف من الناحية الشكلية بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع فئات المجتمع بما فيها المرأة والسعي الدائم لإتاحة المجال أمام المرأة لجهة التعليم والعمل وغير ذلك، والإقرار بأن التنمية بمفهومها الشامل والمستدام لا يمكن أن تتحقق بدون مساهمة المرأة في بلد يعتمد أساسًا على موارده البشرية، من أجل مساهمة كاملة في الجهود التنموية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

من هنا فإن المشاركة السياسية هي شأن عام لا يمكن للفرد أن يكون مؤثرًا أو مشاركًا فيه ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة وبحقه في ممارسة هذا الدور دون قيود ذات طابع تمييزي. وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن هناك معيقات وعراقيل كثيرة وعديدة لمشاركة المرأة لعل أهمها النظرة السلبية من قبل المجتمع لعمل المرأة في الجانب السياسي، هذا إلى جانب الصعوبات الكبيرة التي تواجهها المرأة لجهة عدم توفيقها في كثير من الأحيان بين مسؤولياتها الأسرية والعامة.

هوامش الدراسة:

1- فيلب برو: علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، 1998، ص301.

2- على غلوم وآخرون، المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 25، ع4، ص 12.

3- دالتون رسل: دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة: د. أحمد يعقوب المجدوبة وآخر، عمان، الأردن، دار البشير، 1996، ص53.

4- عمر رحال، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، مجلة تسامح، رام الله، 2004، ص10.

5- أحمد جابر وآخرون، المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2006، ص7.

6- أحمد جابر وآخرون، مرجع سابق، ص81.

7- محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007،ص114.

8- محمد سيد فهمي، مرجع سابق،ص124.

9- نزيهة زروق، "تقرير إقليمي حول موقف الدول العربية من تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى المرأة والسياسة"، منظمة المرأة، القاهرة، 2008، ص35.

10- ياسر فهد، مراجعة كتب النساء والتطور العالمى، مجلة الفكر العربى، السنة الثانية، العدد 17، 1980، ص351.

11- محمد على وآخرون، المجتمع والثقافة الشخصية مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص351.

12- يوسف عمر الغزال، واقع المرأة الليبية فى الثقافة السائدة، مجلة المستقبل العربى، السنة 22، العدد 250، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص134.

13- آلاء عبد الله الطائى، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع ـ 2001، ص80.

14- تاج الدين محمد، المرأة في المشروع النهضوي العربي، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق،2003، ص121.

15- آمال سليمان العبيدى، الثقافة السياسية للمرأة العربية، ندوة المرأة فى المجتمع، مطابع الوحدة العربية، 1989، ص364.

16- فريدة النقاش، هموم المرأة العربية، مجلة المستقبل العربى، السنة الثانية، العدد الخامس، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 1979، ص155.

17- آلاء عبدالله الطائى، مرجع سابق، ص87.

18- اعتماد محمد علام، المرأة فى سوق العمل الرسمى، مجلة شئون اجتماعية، العدد 31، 1991، ص317.

19- بشرى البستانى، المرأة وعام 1975، ندوة الاتحاد العام لنساء العراق، الموسومة المرأة والبناء، بغداد، 1967، ص21.

20- عبد السلام نوير، المشاركة السياسية للمرأة فى مصر، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 39، العدد الثانى، القاهرة،2002، ص18

21- هناء الجوهرى، دراسة تحليلية لشهادات المشاركات فى الحياة العامة العربية، المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص347.

المصـــادر والمراجـــع:

1. أحمد جابر وآخرون، المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
2. اعتماد محمد علام، المرأة فى سوق العمل الرسمى، مجلة شئون اجتماعية، العدد 31، 1991.
3. آلاء عبد الله الطائى، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع - 2001.
4. آمال سليمان العبيدى، الثقافة السياسية للمرأة العربية، ندوة المرأة فى المجتمع، مطابع الوحدة العربية، 1989.
5. بشرى البستانى، المرأة وعام 1975، ندوة الاتحاد العام لنساء العراق، الموسومة المرأة والبناء، بغداد، 1967.
6. تاج الدين محمد، المرأة في المشروع النهضوي العربي، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق،2003.
7. دالتون رسل، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة: د. أحمد يعقوب، عمان، الأردن، دار البشير، 1996.
8. عبد السلام نوير، المشاركة السياسية للمرأة فى مصر، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 39، العدد الثانى، القاهرة،2002.
9. على غلوم وآخرون، المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 25، العدد4.
10. عمر رحال، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، مجلة تسامح، رام الله، 2004.

11. فريدة النقاش، هموم المرأة العربية، مجلة المستقبل العربى، السنة الثانية، العدد الخامس، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 1979.
12. فيلب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، 1998.
13. محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
14. محمد على وآخرون، المجتمع والثقافة الشخصية مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
15. نزيهة زروق، "تقرير إقليمي حول موقف الدول العربية من تنفيذ التوصيات الصادرة عن منتدى المرأة والسياسة"، منظمة المرأة، القاهرة، 2008.
16. هناء الجوهرى، دراسة تحليلية لشهادات المشاركات فى الحياة العامة العربية، المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002.
17. ياسر فهد، مراجعة كتب النساء والتطور العالمى، مجلة الفكر العربى، السنة الثانية، العدد 17، 1980.
18. يوسف عمر الغزال، واقع المرأة الليبية فى الثقافة السائدة، مجلة المستقبل العربى، السنة 22، العدد 250، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.